

تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004

The developement of higher education sector in Algeria during 2004-2012

أ.د. الداوي الشيخ - جامعة الجزائر3
أ. بن زرقة ليلي - جامعة يحي فارس - المدية

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على تاريخ نشأة الجامعة قديما وأهم خصائص الجامعة ذات الطراز العالمي، كما تطلع البحث إلى أهمية التعليم العالي ومبررات وجوده العامة منها والخاصة وكيفية إتباع إستراتيجية تطويرية تسعى في إصلاحه والتحسين من جودته، مع محاولة إسقاط النظر على دولة الجزائر وتشخيص وضعية قطاع التعليم العالي فيها إلى جانب أهم التحديات التي تواجهه خلال الفترة 2012/2004.

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي في الجانب العملي، خرج البحث بجملة من التوصيات والمقترحات منها ضرورة استغلال الطاقة الكامنة للتعليم العالي كأحد أهم أعمدة التنمية والاهتمام بالتحصيل النوعي إلى جانب الكمي وذلك من خلال توفير البيئة اللازمة والتمويل الكافي للرفع من مستوى خريجي قطاع التعليم العالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجامعة، التدريس، جودة التعليم، الكفاءات، التأطير الجامعي، التمكين الأكاديمي.

Abstract

This study aimed to identify the history of the university invention and its characteristics.

Also study try to clarify the importance of the higher education and its existance justification, and how to follow a strategy for develop it, also improve its quality with an attemp to bring down this theorical study in Algeria.

Study also aimed to identify the most important challenges facing this sector during 2004-2012.

The researcher used the descriptive method in the theoretical side, but the analytical method in the practical side.

Study recommended that there is an obligation to use the potential energy of the higher education section as a pillar of development and give an importance to qualitative and quantitative results by providing a suitable environment and adequate funding in order to increase the level of higher education section in Algeria.

Keywords : higher education , University , quality education, Teaching, competencies, university framing, academic empowerment.

مقدمة

يعد التعليم العالي قمة الهرم في مؤسسات التعليم، تطور بتطور المجتمع الإنساني وتوسع بتوسع معارفه وثقافته وصولاً إلى ظهور الجامعة كوحدة اجتماعية إدارية منظمة تتألف من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة منظمة مع بعضهم البعض، ووفق هيكل تنظيمي واضح ومنسق والكل يسعى فيها إلى تحقيق وبلوغ أهدافها المحددة عن طريق تفاعلها مع البيئة المحيطة.

أضحت بذلك الجامعة في الوقت الحالي تسعى إلى تحقيق أهداف متميزة في خدمة المجتمع المحلي وفي تطوير البحث العلمي، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة المتنوعة التي تلبي حاجات المجتمع المحلي، كما تسعى إلى توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وتنمية وصقل المواهب.

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر تطوراً ملحوظاً بدأ من نيل الاستقلال وأكثر ما يميزه تطور الجانب البشري في تعداد الطلبة والأساتذة، حصل هذا التطور بوتيرة سريعة خلال العقدين الأخيرين والسبب وراء ذلك يرجع إلى تضاعف عدد الطلبة المتوافدين على مؤسسات التعليم العالي نظراً لزيادة الوعي الثقافي للمجتمع والدولة على حد سواء إدراكاً للدور الكبير الذي يشكله هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن دوره يمكن أن يكون إيجابياً وفعالاً في التنمية والتطوير وزيادة الإنتاجية، أو سلبياً فيشد المجتمع إلى التخلف ويهدر موارده البشرية وكذا المادية.

بناءً عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وتطور قطاع التعليم العالي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية :

- 1 - نشأة التعليم العالي .
- 2 - تعريف التعليم العالي
- 3 - أهمية ومبررات التعليم العالي.

إستراتيجية تطوير التعليم العالي.
واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر.

نشأة التعليم العالي

شكل ظهور الجامعة نقطة تحول مهمة في تاريخ التعليم والثقافة، حققت للبشرية تقدماً ملموساً في مجالات الحصول على المعرفة والتبادل العلمي والثقافي بين الحضارات والدول، ارتبط ظهور الجامعة لأول مرة في التاريخ بظهور الكتابة في أرض سومر في بلاد الرافدين، خلال الألف الثالث قبل الميلاد⁽¹⁾ هكذا شهد العراق القديم أول نظام للتعليم في العالم منذ أن شيدت على أرضه أول مدرسة منظمة ذات مناهج وبرامج واضحة وكوادر تعليمية متخصصة في عهد حمورابي ما بين (1750-1792) قبل الميلاد في مدينة سبأ الواقعة حالياً قرب مدينة المحمودية⁽²⁾ لكن التاريخ كشف عن أهم مرحلتين لنشأة وتطور فكر الجامعة والتعليم العالي. من أهمهما الآتي.

1-1. مرحلة الجامعة في التاريخ القديم

اعتبر المتصفحون في التاريخ القديم أن مكان نشأة أول الجامعة مثار جدل كبير، هناك من يقول أن أول جامعة عرفها التاريخ هي جامعة بيت مومي التي أقامها البابليون في تل حرمل على مقربة من بغداد قبل خمسة آلاف سنة⁽³⁾. تخرج منها علماء مصريين ويونانيون وغيرهم وفيها وضع العراقيون القدماء أسس الجبر وأهم نظريات الهندسة، غير أن البعض يقول أن أولى محاولات التعليم العالي هي الأشرام في بلاد الهند التي يعود تاريخها إلى ألف سنة قبل الميلاد ظهرت في شكل مدارس لتعليم البالغين دفعت بالشاعر الهندي طاغور إلى إنشاء أول جامعة سانتنكيان في البنغال. كما يمكن أن يعود أول ظهور للجامعة في الفترة نفسها إلى شعوب آسيا عندما طورت حضارتها القديمة حين حكم الإمبراطور سون الفترة (2205-2255) قبل الميلاد، حيث قام بتعيين موظفين الدولة على أساس الامتحانات السنوية ومنح الشهادات في تعليم الكبار.

ولعل أقرب اتجاه للجامعة موجود في أكاديمية أفلاطون التي تأسست في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تم إنشاء المعهد العلمي المعروف باسم الأكاديمية وفيها استمر التعليم أربعين سنة إلى غاية أن أمر الإمبراطور "جوستيان" بإقفالها سنة 529 ميلادية أي عمرت حوالي ألف سنة.

كذلك يعود إقامة المدارس والجامعات إلى عهد العباسيون قبل ألف سنة، حين أسس الخليفة "هارون الرشيد" بيت الحكمة في بغداد الذي توسع بدوره في عهد المأمون (198-218هـ) بعدها تأسست المدرسة النظامية سنة 459هـ وفتحت أبوابها للتدريس ثم تلتها المدرسة المستنصرية سنة (631-1239هـ) التي يمكن اعتبارها أول جامعة عربية إسلامية⁽⁴⁾.

وعليه يمكن اعتبار الأكاديميات العربية في الرياضيات والطب والقانون والفلسفة أسلافا للجامعات الأوروبية إلى غاية القرون الوسطى والحديثة أين ظهرت أول جامعة في مدينة بولونا Bologna في إيطاليا سنة 1076 ميلادي، هكذا بدأت قصة التعليم العالي وارتبطت بدايته بالحضارة العربية الإسلامية في شكل مساجد وجوامع تدرس القرآن الكريم وعلومه ومذاهبه الفقهية ثم تعززت بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى التي حثت على طلبه ورفع شأنه (5).

1 - 2 مرحلة انتشار الجامعة في دول العالم

يقصد بها مرحلة ظهور الجامعات المتخصصة كالجامعات التكنولوجية والطبية والإنسانية والهندسية وغيرها، شهدت الدولة العثمانية أول جامعة سنة 1845 جامعة اسطنبول وفي البلاد العربية ظهر هذا النوع من الجامعات ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كالجامعة الأمريكية في بيروت 1866 والجامعة الياسوعية في لبنان 1875 (6) وفي الجزائر سنة 1833 يرجع تاريخها إلى العهد الاستعماري بمبادرة من أساتذة عسكريين في مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة تم توقيفها سنة 1835 بقرار من الجنرال "كلوزيل" ثم تم فتحها بقرار من المجلس البلدي سنة 1875 ولم يبدأ نشاطها إلا ابتداء من سنة 1859 (7).

ولعل أولى المحاولات لإنشاء الجامعات والكليات بمبادرات وطنية كانت في بداية القرن العشرين حيث تم إنشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة 1908 كلية الآداب، تم الاعتراف بها رسميا سنة 1925 ثم أصبحت تعرف بجامعة القاهرة سنة 1953 والجامعة السورية في دمشق سنة 1923 وفي ليبيا جامعة قاريونس في بنغازي سنة 1955، كما تأسست جامعة الخرطوم سنة 1916 وجامعة بغداد سنة 1957 وهكذا تنامت الجامعات وتطورت (8). في الجزائر تحولت جامعة مصطفى باشا إلى المدرسة العليا للطب والصيدلة بموجب القانون المؤرخ في 1909/12/30 من بين أهم طلبتها "يوسف بن خدة" الذي تحمل اسمه هذه الجامعة وتدرجيا تم إنشاء مؤسسات تابعة لجامعات فرنسية مثل مدرسة الأساتذة ببوزريعة ثم مدرسة التجارة، وفي وهران تم إنشاء أول جامعة سنة 1961 كانت ملحقة بجامعة الجزائر وفي سنة 1967 تحولت إلى جامعة رسمية (9).

تعريف التعليم العالي

قبل الشروع في تعريف التعليم العالي أو الجامعي علينا أولا تحديد الفرق الموجد بين المصطلحين التعليم والتعلم، بالنسبة للتعليم هو نشاط موجه يتم من قبل جهة أو شخص ما لتزويد الفرد المتعلم بالجوانب المعرفية والمهارية، ثم مساعدته على إتقان الخبرة العملية والتعليمية محل التعليم حتى يتمكن من التكيف بينه وبين المجتمع (10) وكلمة «التعليم» تقرر الآلية وفي نفس الوقت البيئة التي يجري فيها تكوين وتطور الإنسان (11).

أما التعلم فهو عملية ذاتية لا تحتاج إلى معلم تتسم بالاستمرارية والتراكم

المعرفي وتعتمد بالخصوص على الدافعية الفردية ناحية التعلم⁽¹²⁾. وعليه يتوضح لدينا الفرق جليا في كون التعليم يتم من خلال تفاعل طرف خارجي أي يستدعي الحاجة إلى معلم وبالتالي يغلب عليه طابع التوجيه الخارجي لمدة زمنية معينة وأما التعلم فهو لا يستدعي إلى الطرف الخارجي وإنما يغلب عليه الاندفاع الذاتي والمستمر في تحصيل التراكم المعرفي.

أما فيما يخص مدلول التعليم العالي Higher éducation يعرف على أنه كل تعليم رسمي Formel éducation يتم في المدارس والمعاهد والكلية والجامعات والمتعلمون في هذه المؤسسات التعليمية الرسمية هم صغار السن نسبيا ولم يسبق لأكثرهم إن دخلوا سوق العمل⁽¹³⁾.

يركز هذا التعريف على المكان الذي يتم فيه ممارسة التعليم العالي أي في الجامعات والجامعة في حد ذاتها كلمة لاتينية Universitas كانت تعني الجمعية التي تتولى ممارسة التعليم، لم تأخذ معناها الجامعي الحديث إلا بعد وقت، مفهوم الجامعة ظهر بعد ما تم الاعتراف بجامعة بولونا كأول جامعة أوروبية في إيطاليا من قبل البابا وإمبراطور روما المقدس⁽¹⁴⁾.

أما (نابليون برونّا) يعرف التعليم العالي على أنه ذلك المسار الذي يفصل الثانوية على الحياة العملية مروراً بالتعليم العالي الذي يلي مباشرة مرحلة التعليم الثانوي لغرض الالتحاق بالمناصب العليا والمكانة الراقية من أطباء ومهندسين ومحاسبين ورجال قانون ومعلمين⁽¹⁵⁾، كما لا يجب أن يكون التعليم العالي لغرض التعليم فقط إنما يجب أن يكون تعليماً متخصصاً، تقدمه الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وتمنح شهادات متخصصة، كاليسانس وشهادات عالية كالماجستير والدقيقة كالدكتوراه.

من التعريف يتوضح لنا أنه يركز على التخصصات العلمية المتنوعة التي تدرس في الجامعة.

وللجمع بين التعريفين بإمكاننا تعريف التعليم العالي على أنه مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية مواهبهم وسد لحاجات المجتمع حاضره ومستقبله بما يساير التطور المتغير الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها، ولن يكون إلا بواسطة المدارس المتخصصة والكلية والمعاهد العليا والجامعات وغيرها.

أصبح للجامعة خصائص عالمية تحدد درجة تقدمها من أهمها⁽¹⁶⁾:

أنها ذات اعتبار عالمي في البحث العلمي والتدريس كونها تمتلك عددا من الباحثين المتميزين عالميا، معترف بتفوقها من قبل الجامعات العالمية الأخرى ومن مؤسسات خارج منظمة التعليم العالي.

تمتلك عددا من الباحثين المتميزين عالميا وعدد من الأقسام العلمية ذات المستوى العالمي المتميز، يمكنها إنتاج بحوث أصيلة وتطبيقية بكثرة، كما تحصل على أفضل الجوائز العالمية.

تجذب أفضل الطلبة وتنتج أفضل الخريجين، وتجذب أفضل الأساتذة والباحثين العالميين للعمل فيها، تحوي أكبر عدد من طلبة الدراسات العليا والطلبة الأجانب. تحصل على أموال عالمية من جهات عديدة فيما عدا الدولة، كالقطاع الخاص والصناعي والخيري.

توفر لطلبتها وأساتذتها بيئة أكاديمية وعلمية وصحية بأرقى المستويات بالإضافة إلى القيادة والإدارة والرؤية الإستراتيجية.

تخرج طلبة يحصلون على مستوى عال جدا من الوظائف ذات النفوذ في الدولة والمجتمع، لها تاريخ طويل من الناتج ذي المستوى المتميز، تقارن دائما بنظيرتها من الجامعات ذات الطراز العالمي المتميز.

على ضوء هذه الخصائص العالمية نتساءل على محل الجامعة الجزائرية من هذه الخصائص وكيف يمكن من تحسين وتطوير مستوى قطاع التعليم العالي، حتى تتطلع لمستقبل أفضل.

أهمية ومبررات التعليم العالي

اختلف الدافع الرئيسي من وراء خلق وتنمية موارد التعليم العالي فيما بين الدول، بالنسبة للدولة النامية ومن بينها الجزائر يتجسد الدافع في مساعدة الدولة على توفير الحد المقبول من الخدمة التعليمية لأكبر قدر ممكن من الأفراد على غرار الدول المتقدمة التي تميل أكثر إلى تجويد وتحديث العملية التعليمية وتكوين العقلية المبدعة والمتكبرة⁽¹⁷⁾.

1.3 أهمية التعليم العالي

يعد الاهتمام بالتعليم العالي في العصر الحديث من بين أهم المؤشرات التي توضح تقدم الدول ورقيها نظرا لبلوغه الأهمية الآتية:

يعتبر التعليم العالي الاستثمار الأصيل الذي يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار آخر، فهو الدعامة الأولية للأمن القومي وجوهر المنافسة العالمية نظرا لقدرته⁽¹⁸⁾ على تخريج متخصصين قادرين على فهم ومعرفة التقدم العلمي الهائل والانجازات التقنية وقبول التغيرات الهائلة في مختلف مجالات الحياة⁽¹⁹⁾.

تزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات والقدرات التي تتطلبها عملية التنمية والتي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع⁽²⁰⁾. يسمح بظهور واكتشاف القدرات والطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية⁽²¹⁾.

التعليم العالي والبحث العلمي على وجه الخصوص يعمل على زيادة معدلات

النمو، الأمر الذي أكد عليه Denison أن حوالي 18 % من معدل زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1929 و1957 يعود إلى تقدم التعليم العالي والبحث العلمي⁽²²⁾.

يمكن التعليم العالي من اكتساب معلومات وتوظيفها وتطبيقها وبالتالي كيفية التوصل إلى المعرفة وتقبل الجديد واكتساب مهارات متنوعة عقلية ويدوية من خلال استخدام الأسلوب العلمي في التفكير والقدرة على الابتكار⁽²³⁾.

3-2 مبررات التعليم العالي

إلى جانب تطوير وتنمية المعرفة وقابليات الأفراد في المجتمع، يمكننا تقسيم مبررات وجود التعليم العالي إلى مبررات عامة ومبررات خاصة نلخصها في الآتي :

3-2-1 المبررات العامة للتعليم العالي

تتلخص في إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير البيئة المناسبة والمساعدة على النمو والتكيف حتى يتمكنوا من اكتساب الكفاءات الأكاديمية في المجال العلمي، واستكشاف الميولات الفردية في المجال العلمي وتوفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الراغبين فيه، حسب ميولاتهم الخاصة وفق المرونة في المعايير المعتمدة للقبول في الجامعة⁽²⁴⁾.

تحقيق الجودة كضرورة ملحة وهامة في القرن الحادي والعشرين وذلك بغرض تحقيق نواتج تعليمية للتنافس في السوق العالمي والإقليمي والمحلي⁽²⁵⁾، وهذا يتم من خلال جودة الناتج التي تتطلب ترجمة احتياجات الطلبة وتوقعاتهم في تحديد الأسس التعليمية في التعليم العالي وتحديد الأهداف التي يمكن إنجازها⁽²⁶⁾.

تنامي دور التقنيات والمعلومات كأساس جديد لتنامي المعرفة، دفع بالتعليم العالي إلى التجديد والتحديث لأجل بلوغ غاية إحداث تغييرا أساسيا على طرق التعليم والتعلم، استنادا على المفردات الحديثة كالتعلم الإلكتروني والإنترنت فائقة السرعة والقرية الكونية... الخ⁽²⁷⁾.

رفع إنتاجية التعليم العالي بالاعتماد على منطلقين أساسيين أولهما الاتجاه العالمي الذي يؤمن بأن التعليم أصبح استثمارا للموارد البشرية بدءا بمرحلة الطفولة المهملة، والثاني التأكيد العالمي على مصطلح الإنتاجية الذي أصبح واقعا ملموسا في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁽²⁸⁾.

التكامل الدولي وعولمة التعليم العالي، كاتجاه جديد للنشاط التعليمي الدولي حيث تزايد عدد مراكز البحث لإعداد الكوادر ومحاولة البلدان المتطورة تبني سياسة متفق عليها، وإستراتيجية موحدة في مجال التعليم العالي كالمشروع الأوروبي إعلان بولون⁽²⁹⁾.

3-2-2 المبررات الخاصة للتعليم العالي

نلخصها في النقاط التالية :

- التدريس Teaching: التدريس فن أكثر منه علم وحتى يحتل مكانته الصحيحة لابد أن يكون أحد المقومات التي تحكم نوعية وفعالية التعليم العالي من خلال اشراك الطلبة في عملية التقويم والمرونة في رواتب أعضاء هيئة التدريس، منح جوائز شرفية للمتفوقين في التدريس، دعم الأبحاث العلمية... الخ.

- التوجيه والإرشاد Advising: تركّز الجامعة على التدريس أكثر من التوجيه والتقويم الذي يساعد على الاختيار والإرشاد في المجالات الأكاديمية والمهنية وحتى الشخصية للطلاب .

- البحث العلمي Reserch: يعتبر نشاطا أساسيا وخاصة رئيسية تميز الجامعة فإذا كان التدريس وظيفة رئيسية فإن البحث العلمي يعزز هذه الوظيفة لأنه يؤثر على نوعية وطبيعة التدريس الجامعي (30).

- المكتبة كمركز للتعليم The library as a learning center.

- المكتبة كمركز لاستخدام التكنولوجيا الحديثة كالتعليم بواسطة الحاسب الالكتروني وأشرطة الفيديو والتعلم الذاتي بالإضافة إلى الدور التقليدي المتعلق بحفظ وصيانة الكتب (31) .

- التنوع Diversity: ويكون ذلك من خلال التنوع في مؤسسات التعليم العالي، كالجامعة العامة والخاصة والكليات والمعاهد والمدارس وذات أهداف متعددة بحيث تكون كل مؤسسة منفردة بنوعها وتسعى إلى التفوق .

تعدد الخيارات Options: من الاستراتيجيات الحديثة في التعليم العالي هي تزويد الطلاب بمواد اختيارية يمكن لهم أن يختاروا من بينها ما يناسبهم وتتيح لهم الفرصة لإشباع ميولاتهم، واهتمامهم واستيعاب وجهات نظر جديدة في حقول المعرفة المختلفة المنهاج المناسبة The relevant curriculum: يعني تقديم مواد مختلفة للطلاب المختلفين، مرتبطة حسب الميول الشخصي للطلاب والمشاكل الاجتماعية المعاصرة، ويتم التركيز في المنهاج على التطورات الجديدة المتعلقة بالمقارنات الثقافية والأحداث الانسانية العالمية (32) .

- التمكين Empouwerment: يعتبر عنصرا حاسما في مجال تنظيم الأفراد ودفعهم نحو تحقيق الأداء المتميز، ورقابة الأعمال المناطة على المستوى الفردي والجماعي. كذلك هو بالنسبة للجامعة التي تقع على عاتقها هذه المسؤولية حيث تمكن طلبتها من المشاركة واتخاذ القرارات المهمة، من خلال تزويدهم بالمهارات والسلطة المخولة لهم من أساتذتهم وإدارة الجامعة (33) الأمر الذي يساعد على انطلاق طاقاتهم الإبداعية وقدراتهم وخبراتهم ومعارفهم بما يعود على الجامعة بأفضل نتائج.

- المشاركة participation: بمعنى مشاركة الطلاب في اتخاذ القرار تجعلهم يسعون إلى تنفيذه ومتابعته وكذلك نقل مقاومتهم له (43) على العكس إذا ما فرض عليهم القرار من الأعلى، مما يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة

بمعلومات وخبرات متنوعة⁽³⁵⁾.

بناء على ما تقدم فانه لا يزال لدينا فرصة في الاسراع من أجل تدارك الوضع وتغيير في أنماط التعليم العالي والعمل على استخدام الطاقة الكامنة له في أقصى حدودها، حتى نتمكن من تحقيق نقلة كيفية وتغيير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية ويستدعي ذلك ان يبنى التعليم العالي على أهداف علمية مقرونة بالعمل والنشاط والإنتاج والتطلع إلى مستقبل أفضل خلاق للخلف القادر والكفو الكفيل بتفعيل الخريجين وتأهيلهم نوعيا .

إستراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي

المعنى من إستراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي هو ضبط وتهيئة منظوماته القانونية والإدارية والاقتصادية والتقنية وغيرها بما يتطابق والحالة النوعية الجديدة للاقتصاد العالمي، المبني على قاعدة نظام مؤسساتي جدير يوفر الإمكانيات وتطوير القطاع بوتيرة تتخطى حالة سوق العمل الوطني اليوم، وباتجاه تلبية الحاجات المستقبلية للاقتصاد من الكوادر الوطنية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المدى الطويل⁽³⁶⁾.

خصوصا أن أكثر جوانب أزمة قطاع التعليم العالي إثارة للقلق هو عدم قدرة القطاع على توفير متطلبات التنمية مما يجعلها معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة، بشرطين مسبقين لتحقيق التقدم. لذلك أصبح من الضروري إتباع إستراتيجية فورية وحتمية تقوم على الأتي⁽³⁷⁾.

1.4. ضرورة إصلاح التعليم العالي

إن المنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة يتطلب قوى عاملة عالية التأهيل ومتنوعة المعارف، مما يتطلب نسقا للتعليم العالي على قدر عال من الجودة يرسى دعائم التقدم والإبداع، ويزود خريجيه بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات الأسواق الجديدة.

2.4. نشر التعليم وتجويده

يكون ذلك بأسلوب تجديد كامل ومتكامل لبنية التعليم العالي ومحتواه وأدواته، يحمل في ثناياه ما يفجر أدبار الطاقات المبدعة القادرة على إنتاج مجتمع جديد وحيوي ومقتدر يقوم على:

التعليم الذاتي أو تعلم التعليم.

تنويع التعليم وتجديد إطاراته.

استغلال التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام.

التقويم المستمر للتعليم العالي.

إدارة تطوير لا إدارة التسيير.

المشاركة الفعالة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم.

3.4. تحسين جودة التعليم العالي

من البديهيات التي قد لا تحتاج للتذكير أن التعليم عال الجودة هو مفتاح بناء المعرفة، وأن قصور الجودة وغياب الارتباط بالواقع المعاش يؤدي إلى تعارض كبير بين سوق العمل واحتياجات التنمية من جهة ومخرجات التعليم العالي من جهة أخرى، مثل هذا يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وعدم توازن هيكل الأجور وضالة العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم.

وفقا لما تقدم يتبادر إلى أذهاننا أن عملية تطوير التعليم العالي يجب أن تشمل زيادة المعروض من العمال المهرة، ورفع معدلات المشاركة التعليمية والنجاح والارتقاء بجودة تشكيل رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب وتحسين الروابط بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وتعزيز الروابط بين التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الوطني ومواصلة تدويل الروابط الاقتصادية.

كما أنه بإمكان الاستعانة بالإستراتيجية تطوير مؤسسات التعليم العالي المقتبسة من إتحاد الجامعات الأوروبية EUA الذي يضم 850 عضوا في 46 بلد أوروبا يهدف إلى دعم القضايا التي تخص الجامعات الأوروبية على الصعيد الوطني والدولي، كما يعد الإتحاد شريكا رئيسيا لصانعي القرار والسياسة على المستوى الأوروبي فيما يتعلق بسياسة الجامعات والأدوار التي تؤديها بهدف إصلاح وتطوير التعليم العالي الأوروبي ومتابعة ما تم تنفيذه من خطة عمل بولونيا للأعوام (1999-2020) في مجال تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتي تستند في مجملها على النقاط التالية: ⁽³⁸⁾

توجيه جميع الإمكانيات نحو إنتاج المعرفة.

الاستخدام الكبير للابتكار التكنولوجي.

تعظيم مساهمة الجامعات في البحث والابتكار والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

أن تكون للجامعات إستراتيجية بحثية وخطة مالية لتمويل البحوث.

تشجيع البحوث التعاونية مع شركاء خارجيين.

تحقيق التعاون الدولي في المجال البحثي.

تقديم الأدلة حول تجارب الجامعات في مجال البحث والابتكار لدعم التنمية الإستراتيجية. إتباع سياسة العمل كفريق.

تشكيل هيئة استشارية تقوم بالحوار والتشاور مع المؤسسات التعليمية ذات العلاقة وأصحاب المصلحة في مجال البحث.

دعم الباحثين من خلال تقديم البعثات المتنوعة في البحوث التعاونية الأساسية وتعزيز التخصصات ومهارات البحث والخبرة.

التواصل والحوار وتبادل المعرفة مع المواطنين والمجتمع.

تغيير سياسة المراكز البحثية والجامعات والأنشطة من خلال البحث عن مصادر التمويل

الخارجي من القطاعين العام والخاص. وعليه يبقى نجاح مثل هذه الإستراتيجية وخاصة في الجزائر مرهون بتوفير البيئة المناسبة من الإدارة والتمويل الكافي والسياسة داعمة إلى جانب المرونة في التطبيق لأن حاجتنا للتعليم العالي مستمرة مع الزمن ولكن عملية التعليم متغيرة. واقع قطاع التعلم العالي في الجزائر ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، والآن الجزائر تتوفر على الأقل على جامعة واحدة في كل ولاية، تاريخ الجامعة الجزائرية مراربعة مراحل أساسية إلى يومنا هذا، بإمكاننا تقسيمها على النحو التالي:

1-5. المرحلة الأولى 1962 - 1971

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من السياسات أهمها تعميم التعليم، تعليم المرأة على وجه التحديد، بالإضافة إلى جزارة التعليم وتحريره من التبعية الثقافية والتكنولوجية والاعتماد على الكفاءات الوطنية، إلى جانب إتباع سياسة التعريب التدريجي خصوصا في التعليم ما قبل الجامعي⁽³⁹⁾.

2-5. المرحلة الثانية 1971 - 1988

تميزت هذه المرحلة بنقلة نوعية بسبب الآتي: تبني سياسة الإصلاحات سنة 1971 لأجل تطوير وتحديث البرامج. فتح جامعات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا كجامعة باب الزوار. ديمقراطية التعليم التي ترمي إلى السماح لأفراد المجتمع من الطبقات الشعبية، لأجل تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتساهم في عملية التنمية. ظهر وزارة التعليم العالي البحث العلمي وإعادة الاعتبار لنظام الكليات حيث شهدت الجامعة الجزائرية تقسيم الكليات إلى معاهد. (40)

3-5. المرحلة الثالثة 1988 - 1999

شهدت هذه المرحلة تطورات ملموسة في تاريخ التعليم العالي أهم ما يميزها على وجه الخصوص⁽⁴¹⁾.

الجزارة التامة لإطارات قطاع التعليم العالي. التوسع في إنشاء الجامعات وتطوير البرامج المقررة. إتمام سياسة تعريب العلوم الإنسانية وإنشاء مخابر البحث. 4-5 مرحلة الرابعة من 1999 إلى يومنا هذا

تعد هذه المرحلة أكثر المراحل تقدما مقارنة بسابقتها بسبب الاهتمامات التالية: تبني نظام ل.م.د خلال السنة الجامعية 2004 - 2005 بموجب المرسوم 371/04 المؤرخ في 2004/11/21.

اتساع الشبكة الجامعية حيث أصبحت 90 مؤسسة تغطي 47 ولاية في انتظار استلام المركز الجامعي بإيليزي المنتظر عشية الدخول الجامعي المقبل 2013/2014.

ارتفاع في قدرات الاستقبال البيداغوجي إلى حوالي أكثر من 1.100.000 مقعد بما يمكن من استقبال أكثر من 1.320.000 طالب كحد أدنى.⁽⁴²⁾

خلق أقطاب الامتياز لتشجيع البحث العلمي في أفريل 2010 عقب إصدار قرار البحث العلمي بإفريقيا من قبل تومسون روريتز، وذلك في كل من الهندسة والكيمياء والطاقة، الرياضيات والفيزياء، في انتظار أقطاب الامتياز في علوم السيولوجيا والزراعة والعلوم الاقتصادية والطب.

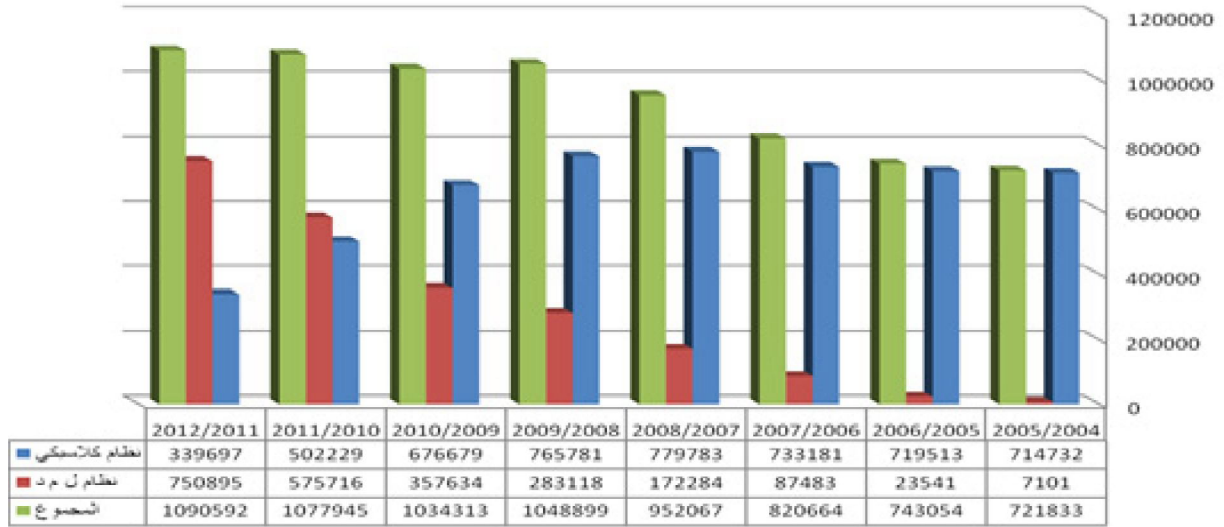
اتساع شبكة مخابر البحث حيث أصبحت تفوق 880 مخبر بحث أغلبها في مجال العلوم الإنسانية⁽⁴³⁾.

تعميم التزويد بالانترنت في كليات ومعاهد الشبكة الجامعية الوطنية وذلك عن طريق ربط مؤسسات الجامعة ومراكز البحث بالشبكة الجامعية الوطنية (Academic Research Network ARN) التي هي نفسها مرتبطة بشبكة الانترنت وكذلك بالشبكة الأوروبية للبحث⁽⁴⁴⁾ (GEANT).

لا شك أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر حققت طوال العقود الماضية إنجازات لا يستهان بها ولكنه لا يزال متواضعا وبالقدر اليسير من حيث النوعية والكيفية وإنجازات البحث العلمي مقارنة بالبلدان الأخرى من العالم المتقدم، يعود ذلك إلى مجموعة من التحديات التي سنحاول تحليلها بنوع من التفصيل بداية من سنة 2004 إلى غاية 2012 من خلال المعطيات التالية:

الشكل 01: إجمالي الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب النظام 2004/2012

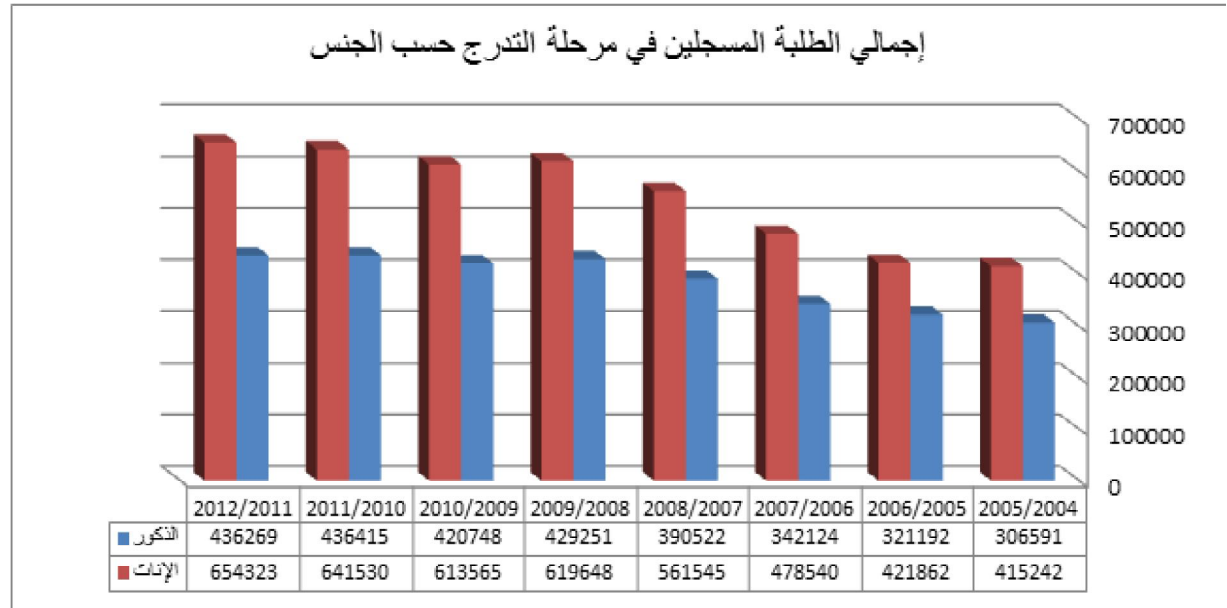
إجمالي الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب النظام



source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°41, 2012, p42

يشير الشكل رقم (01) إلى إجمالي الطلبة المسجلين حسب النظام الكلاسيكي ونظام ل م د (الليسانس + الماستر) في مرحلة التدرج، يتبين من خلاله التدفق الهائل على مؤسسات التعليم العالي بنسبة 51% من القيد الإجمالي في مرحلة التدرج لسنة 2012/2011 بعد أن كانت هذه النسبة سنة 2008/2007 حوالي 32%، وإن دل هذا عن شيء إنما يدل على زيادة الطلب على التعليم العالي والضغط على مؤسساته التي أصبح يتوجب عليها استيعاب الزيادات المعتبرة في معدلات (45) نجاح امتحان البكالوريا التي بلغت سنة 2004 معدل 42,52% وسنة 2007 معدل 53,27% وسنة 2012 معدل 58,84%، كما يرجع ذلك في الأصل إلى زيادة النمو الديمغرافي والكثافة السكانية اللذان يضغطان على التعليم الأساسي والثانوي ومن ثم التعليم العالي، الأمر الذي يشكل تحديا قويا ينعكس سلبا على كفاءة ونوعية خريجي قطاع التعليم العالي في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوضح الشكل أعلاه تزايد معدلات القيد الإجمالي في نظام ل م د خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع ما كان عليه سنة 2005/2004 على عكس النظام الكلاسيكي الذي عرف تراجعا كبيرا قدر بمعدل 52%. الأمر الذي يوضح لنا جليا كيف أن المناهج المستوردة من الدول الأوروبية لاقت إقبالا كبيرا من قبل الدولة والطلبة الجزائريين، بالرغم من عدم توافق مثل هذه الأنظمة مع البيئة التعليمية الجزائرية بسبب غموض ملامح نظام ل م د، سواء بالنسبة للطلبة أو الأساتذة، فهو بالأصل تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية الأوروبية، ويظهر لنا ذلك بوضوح من خلال عدم قدرة وقابلية المؤسسات الجزائرية على استيعاب الكم الهائل من خريجي نظام ل م د وضعف إمكانيات التكوين الميداني الموافق له.

الشكل (02): جمالي الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب الجنس 2012/2004



source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°41,2012, p41

ا) تكملة للشكل رقم (01) كونه يوضح لنا مجموع الإناث والذكور المسجلين في مرحلة التدرج بحيث يوجد ارتفاع في معدلات القيد الإجمالي للإناث والبالغ نسبة 57% مقارنة بمعدل القيد الإجمالي للذكور، المقدر بنسبة 42% يمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

زيادة المواليد من الإناث على حساب الذكور.

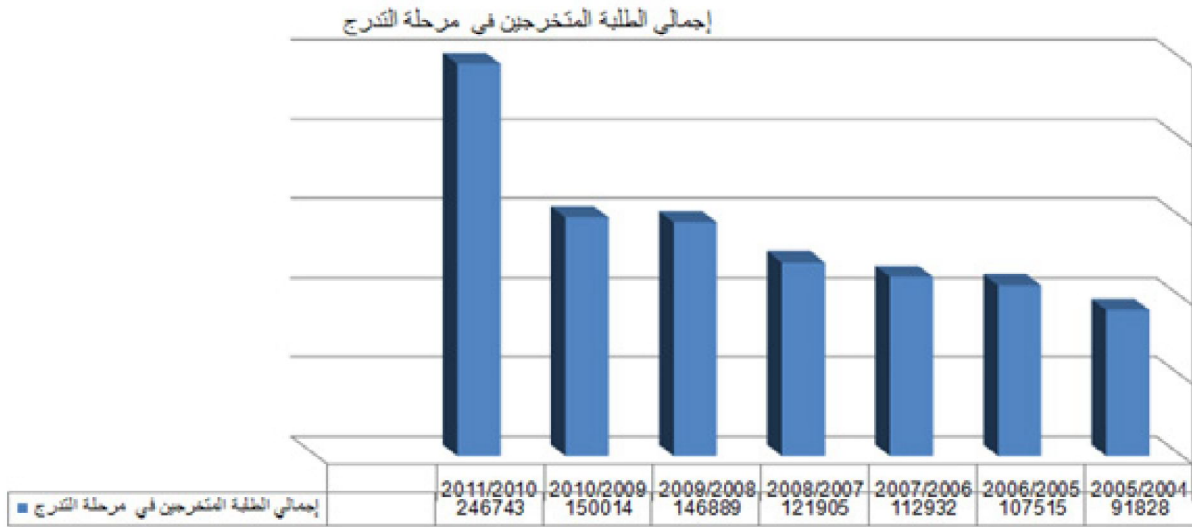
التسرب المدرسي خصوصا فئة الشباب .

الالتحاق بالخدمة الوطنية عند الشباب.

زيادة الوعي والتركيز على تعليم المرأة الجزائرية.

التفاوت الموجود في القيد الإجمالي للطلبة الجزائريين حسب الجنس، يظهر كذلك من خلال تدفق الإناث بنسب عالية على الشعب، كاللغات والآداب بمعدل 82,3% والعلوم الطبيعية بمعدل 79,9% والعلوم القانونية بمعدل 57% والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمعدل 55% على خلاف العلوم التكنولوجية بمعدل 9,1% خلال السنة الجامعية 2012/2011.

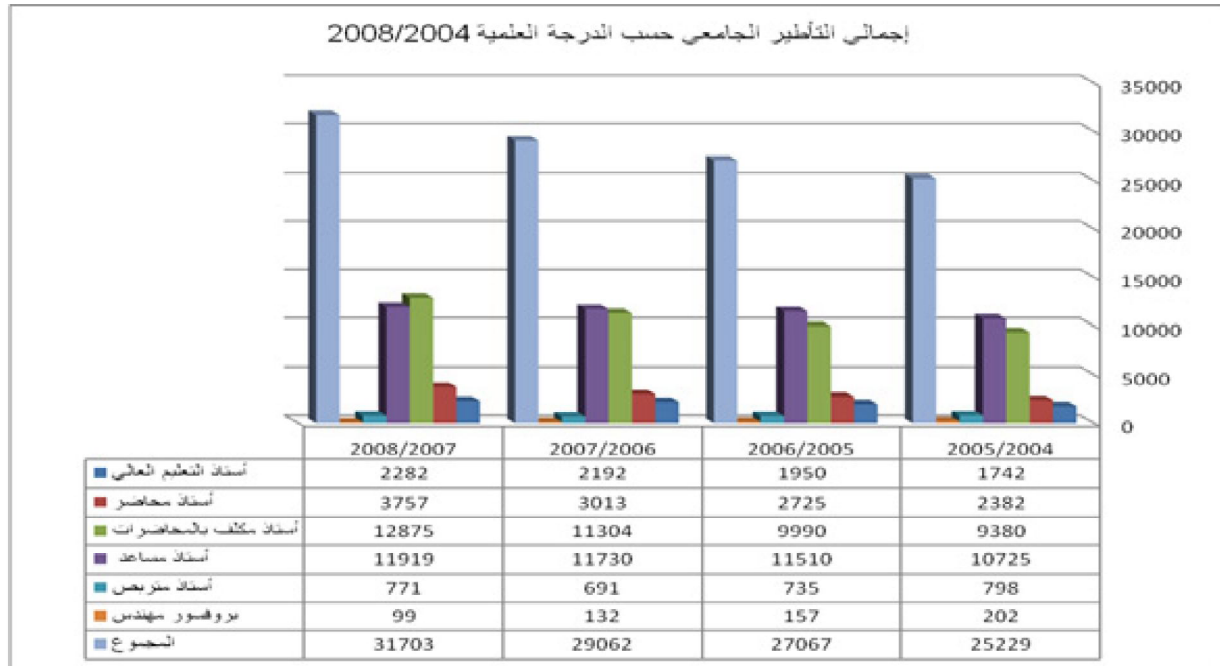
الشكل رقم (03): إجمالي الطلبة المتخرجين في مرحلة التدرج 2011/2004



source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°41,2012, p43

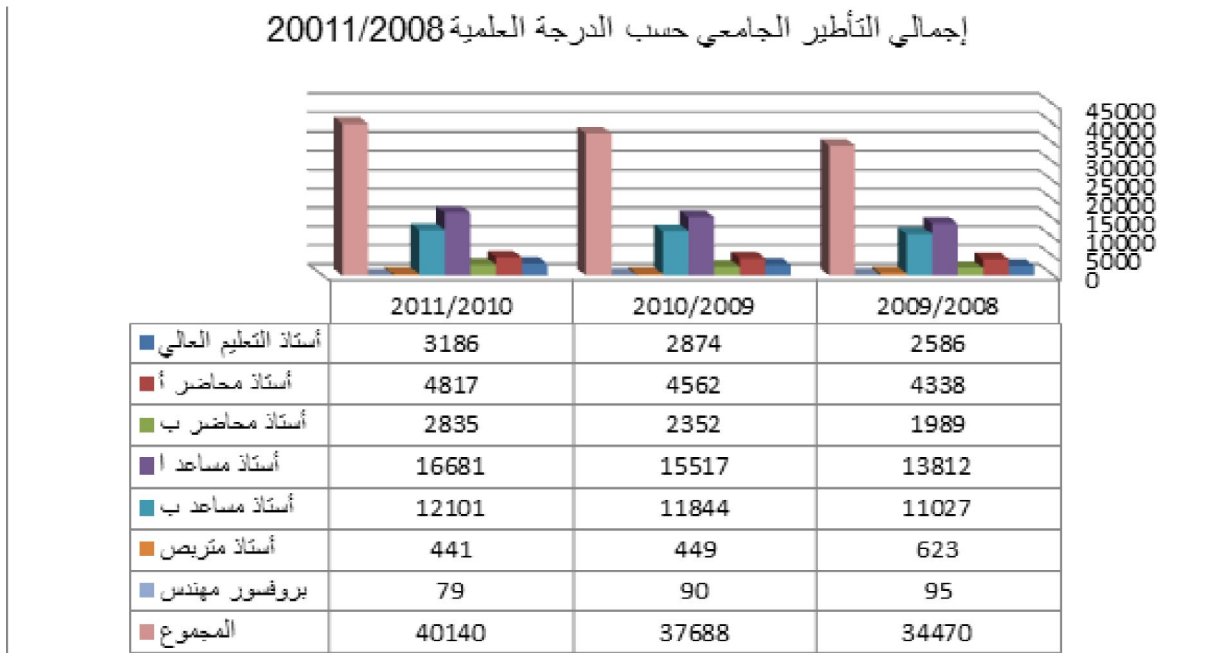
يظهر من الشكل رقم 03 ارتفاع في إجمالي الطلبة المتخرجين في مرحلة التدرج والبالغ عددهم 246743 خلال السنة الجامعية 2011/2010 أي ما يعادل نسبة 130% بعدما كانت سنة 2007 تصل إلى 36%. هذا راجع بطبيعة الحال إلى التدفق الهائل الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الآونة الأخيرة، إلى جانب ضعف المنهج المتبع والمتبع والطالب على حد سواء مما أدى بالإدارة على مستوى الوزارة والجامعة تركيز على الكم على حساب الجودة، مع مرور الزمن انعكس على المنهاج والمقررات بحيث ظهر نوع من التساهل والتقصير من طرف الأساتذة والإدارة، حيث يتم شحن الطلبة بالمعلومات الجاهزة ثم يطلب منهم استرجاعها يوم الامتحان بطريقة آلية، هذا ما يعرف بالتعليم العالي البنكي، الذي أصبح يمارس بشكل رهيب وليس حصرا على العلوم الإنسانية بل وحتى العلوم التجريبية كالطب وجراحة الأسنان وغيرها. الأمر الذي ساعد على تفاقم ظاهرة الغش في صفوف التعليم العالي وتنوع أساليبه، فأصبح بذلك التحصيل الكمي يغلب بكثير على التحصيل النوعي، ومن ثم زيادة المعروض من خريجي الجامعة الجزائرية في مقابل الطلب من سوق العمل، كذلك الإفراط في إنتاج خريجي العلوم الإنسانية على غرار العلوم التطبيقية، ومن ثم انتشار ظاهرة بطالة المتعلمين وانغلاق مسارات التكوين وصعوبة اندماج مخرجات التعليم العالي مع المحيط المهني

الشكل (04): إجمالي التوظيف الجامعي حسب الدرجة العلمية 2011/2004
الجزء (أ)



source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°40,2011, p42

الجزء (ب)



.source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°40,2011, p42

يوضح الشكل رقم (04) مجموع أساتذة قطاع التعليم العالي في الجزائر حسب درجاتهم العلمية الشكل مقسم إلى جزأين الجزء (أ) حسب التصنيف القديم والجزء (ب) بعد التعديل الذي طرأ على التصنيف أساتذة القطاع خلال العام 2008 .

الشكل يبين التزايد الملحوظ في مجموع أساتذة قطاع التعليم العالي، لكن إذا ما قورن هذا التزايد بإجمالي الطلبة لوجدنا أنه يوجد نقص في التأطير الجامعي، على سبيل المثال نسبة التأطير الجامعي لكل طالب خلال العام 2011 بلغت 0,37% وهذه النسبة قليلة جدا، علما أنه من إجمالي العدد 40140 أستاذ جامعي لدينا 15920 أستاذة و77 أستاذ أجنبي، وإذا نظرنا إلى درجة الأستاذ المهندس في الجزائر، نجد أنه في تراجع كبير بمعدل 60% ذلك يعود إلى هجرة الكفاءات من الأساتذة إلى الدول المتقدمة باحثين على فرص وظيفية وتعليمية أكثر تقدما، وأما أساتذة التعليم العالي فهما في تزايد بطيء جدا ومن مجموع 3186 أستاذ لدينا 564 أستاذة و19 أستاذ أجنبي، نسبة أستاذ التعليم العالي لكل طالب جامعي خلال العام 2011 بلغت حوالي 0,29% وهي نسبة قليلة جدا بالمقارنة مع الدول العربية والأجنبية دون أن ننسى أن معظم أساتذة التعليم العالي في الجزائر هم تقريبا في سن التقاعد، لكن الأمر يختلف تماما بالنسبة لدرجة الأستاذ المساعد الذي نال حصة الأسد من إجمالي التأطير الجامعي، السبب يرجع إلى تأخر في مناقشة أطروحة الدكتوراه خصوصا في فئة السيدات النساء، نظرا للظروف العائلية التي يواجهونها وضعف النشر العلمي للمقالات.

كما يفتقد القطاع بكثرة لدرجة أستاذ المحاضر خاصة الصنف أ. السبب في ذلك يرجع إلى سوء الظروف الاجتماعية بما فيها السكن وانشغالات العائلية، وكذا المالية حيث مازال الأستاذ الجامعي يشكو من عدم كفاية أجره حاجاته الخاصة وحتى العلمية منها، ضيف إلى ذلك الحالة النفسية التي توصل إليها الأستاذ الجامعي من إحباط شديد، جراء السلوكيات الإدارية والطلابية المعادية في كثير من الأحوال. كل هذا ساهم إلى حد ما في نقص التأطير وهجرة الكفاءات إلى الدول العربية والغربية للبحث البيئة الجامعية المشجعة على استقطاب الكفاءات استثمار قدراتها .

الخاتمة:

أصبح امتداد قطاع التعليم العالي شرطا أساسيا لاندماج الأنظمة الاقتصادية المختلفة في إطار نظام اقتصادي عالمي شديد التطور والتعقد، فهو بمثابة القلعة الحصينة لنخبة من الطلبة الذي يكلف تعليمهم مبالغ طائلة وأحد أهم أعمدة التنمية والقطاعات الحساسة على المستوى العالمي، وبالتالي يشكو من مشاكل عدة وبالأخص في الجزائر حيث تواجه سنويا الضغط المتزايد على المقاعد البيداغوجية مما يشكل انعدام كفاءة القطاعين، التعليم العالي والاقتصادي، حيث يغلب التحصيل الكمي على التحصيل النوعي، وبالتالي اختلال التوازن بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل ومن ثم انتشار ظاهرة البطالة المتعلمة، والاستخدام الناقص للعمالة أي العمل في وظائف دون

مستوى التأهيل.

ولكن لا يعني ذلك أن الجزائر لا تسعى جاهدة في سبيل تطوير خدمة قطاع التعليم العالي والتصدي قدر الإمكان لجميع التحديات التي تقف عائقاً أمام جودة مخرجاته، حيث أجرت إصلاحات عميقة في منظومة التعليم العالي، كما حققت إنجازات لا يستهان بها خلال السنوات العشر الماضية، وهي تتأهب لاستقبال مليوني طالب مع مطلع 2014 وتحوى تغطية شبه كاملة بالجامعات والمراكز الجامعية، لكن أكثر ما يعاب على هذه الإنجازات أنها لا تزال متواضعة وبالقدر اليسير من حيث النوعية وإنجازات البحث العلمي مقارنة بالدول المجاورة، ويبقى مع ذلك القطاع بحاجة إلى قدر كبير من الإصلاح الجذري والتمويل خارج القطاع الحكومي، إلى جانب الالتزام بمعايير الجودة النوعية كهدف أساسي واستراتيجي على وجه الخصوص.

الهوامش والإحالات

- (1) هاشم فوزي العبادي ويوسف جعيم الطائي - التعليم الجامعي من منظور اداري - قراءات وبحوث، ط 1، دار اليازوري - عمان 2011 - ص 35
- (2) رياض عزيز هادي - الجامعات النشأة والتطوير - الحرية الأكاديمية - الاستقلالية، 2010، بغداد، ص 04
- le25 Librarybayunipup/Universitie_consulter 07.WWW.Scbaghdad.Com/e - 2012a10h00
- (3) عبد الرزاق مطلق الفهد - العالم الأستاذ الدكتور عبد الجبار عبد الله 1963.1969 - مكتب الغفران - سلطان 2009 - ص 82
- (4) رياض عزيز هادي - مرجع سابق - ص 06.
- (5) محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحات - إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ط 1 دار المسيرة - عمان 2006 - ص 135.
- (6) رياض عزيز هادي - مرجع سابق - ص 12.
- (7) 11- ar .Wikipedia.org consulter le 11-01.WWW.http : // 20 h 10 2013.
- (8) محمد عوض الترتوري - مرجع سابق - ص 137
- (9) 10- H 10 20 0 2013.01.WWW.http:// Hetudiant . net consulter L.
- (10) 05- à 22 h 10 2013.01.WWW.Djelfa .Inf / VB / Shou / head .orp -consulter le
- (11) محمد محمد إبراهيم إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات العربية للتعامل مع التحديات والأزمات المعاصرة في ضوء تداعيات الأزمة المالية - الدار الجامعية - الإسكندرية - 2012 ص 299.
- (12) جواد كاظم - الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي - ط 1 دار الصفاء - عمان - 2010 ص 22.
- (13) محمد محمد إبراهيم - مرجع سابق - ص 300.
- (14) M.Gillis, Deperkins, M.Roemer, D.Snadgrass_Economie of developement ed : (14)

- .Norton –USA.1992.P.222
- (15) رياض عزيز هادي – مرجع سابق – ص 13.
- (16) Bruno Margliulo. Les grandes questions de l'éducation nationale – ed : L'éducation
.paris. 2005. P11
- (17) Francine Pellaud – pour une éducation au développement durable ed : quae
.France – paris. 2011. P128
- (18) محمد حسين العجهي – اقتصاديات التعليم – آليات ترشيد الاتفاق التعليمي ومصادر تمويله – دار
الجامعة الجديدة الإسكندرية. 2007. ص 105 و 106 .
- (19) عبد الرحمن عبد السلام جامل – الكفاءات التعليمية في القياس والتقويم – دار المناهج – عمان
2009 – ص 63.
- (20) رفعت عزوز وطارق عبد الرؤوف – اقتصاديات وتمويل التعليم – ط 1 – مؤسسة طيبة – القاهرة. 2009.
ص 159.
- (21) ربحي مصطفى اقتصاديات المعرفة – ط 1 – دار الصفاء عمان. 2012. ص 168 .
- (22) أحمد على صالح – الإدارة بالذكاءات – منهج التمييز – الاستراتيجي والاجتماعي للمنظمات – ط
1 – دار وائل – عمان 2010 – ص 321.
- (23) Jhon Vaizey economie de l'education economie et humanisme ed ouvrieres –
paris. 1996. P 32
- (24) مجدي إبراهيم محمد – جودة الأداء في المؤسسة التعليمية ط 1. دار الوفاء الإسكندرية – القاهرة
2013. ص 07.
- (25) أحمر الخطيب، الجامعة الافتراضية، نماذج حديثة عالم الكتب الحديثة – أريد – الأردن. 2006. ص
29.30.
- (26) عصام الدين برير آدم عوض الله – جودة التعلم وأهداف الألفية الثالثة للتنمية – ط 1 – دار الكتاب
الجامعي – العين – الإمارات العربية المتحدة. 2010. ص 184.
- (27) فتحي الزياد – اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية – ط 1. دار النشر للجامعة –
القاهرة. 2011. ص 437.
- (28) ميادة محمد فوزي الباسل – دراسات في الاستثمار التعليم ط 1. المكتبة العصرية – مصر. 2012. ص
06.
- (29) جواد كاظم لفتة – الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي ط 1. دار الصفاء – عمان – الأردن 2010.
ص 28.
- (30) أحمد الخطيب – مرجع سابق – ص 36 و 39 .
- (31) Mary jean Bowman – éducation et formation – actualités et perspectives ed
.karthala – Paris. 2005. P407
- (32) أحمد الخطيب – مرجع سابق ص 32 و 35.

- (33) حسان دهش جلاب وكمال كاظم طاهر الحسيني - إدارة التمكين والاندماج - ط1 دار صفاء - عمان - 2013 - ص 21 .
- (34) ربيحي مصطفى عليان - اقتصاد المعرفة - ط1 دار الصفاء 2012 - ص 423 .
- (35) أسامة محمد شاكر عبد العليم وعمر أحمد أبو هاشم الشريف - المداخل الإدارية الحديثة في التعليم - دار المناهج - المملكة الأردنية الهاشمية - 2010 - ص 177 .
- (36) جواد كاظم، الإدارة الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2013، ص41.
- (37) تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص ص 54 و 57.
- سلطان :EUA : European University Association
- (38) إستراتيجية تطوير مؤسسات التعليم العالي.
- à 20h30 2013_02_ http://anewar.org/debat/show.art aid : 308165 consulter le 15
- .Djamel Guerid, l'université d'hier et aujourd'hui, 8ed, crase_Oran, 1998, p p 7,8(39)
- M. Ghalamallah, la réforme de l'enseignement supérieur en Algérie, rebue El (40)
- .Insan, N°01, centre de recherche Anthropologie, Alger, 1983, p47
- (41) شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم العالي ل م د، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 4، المدينة، 2010، ص12.
- (42) عبد الحكيم جبراني، مدير فرعي بمديرية التنمية والاستشراف بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- à 11h10 2013_02_ www.djazait50.dz, consulter le 27
- Hafid Aourag, revue El Bahth, N°03, Direction Générale de la recherche(43)
- scientifique et dU developpement technologique, Alger, 2010, p p 9,16
- (44) تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، ، نوفمبر المجلس الإقتصادي الوطني الجزائري 2008، ص303.
- (45) وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات.